## ١١ أخبار الثقات ملزمة وأحكام الثقات غير ملزمة:

قال د. أبو عبد الحق في "الجواب الصريح" ص٨١: ((فاتق الله يا جويهل، ولا تفتر على الشيخ - أي الشيخ ربيعاً حفظه الله -، فهو لا يلزم بهذه "الأحكام"، **وإنما يلزمهم بما يلزمهم به الشرع**؛ فالله تعالى ألزم الناس بقبول "خبر الثقة" كما يدل على هذا مفهوم قوله تعالى: "إنْ جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا"، وكذلك يلزمهم بما يلزمهم به العلماء المتقدمون من الجرح إذا كان مفسَّراً قُدِّم على التعديل، فالشيخ لم يبتدع قاعدة جديدة كما افتريت عليه.... إلى أن قال: فهو - أي الشيخ ربيعاً - يرى أنَّ "أحكامه على الرجال" اجتهادية وليست نصية)).

وقد سُئل الشيخ ربيع حفظه الله في [رد شبهات المائعين والذب عن السلفيين السؤال/٢]: ما منهج السلف في مسألة قبول خبر الثقة؟ فأجاب بقوله: ((منهج السلف والقرآن والسنة على قبول خبر الثقة ووجوب بناء الأحكام عليها، إذا كان اثنان يشهدان على أنَّ فلاناً قتل فلاناً، فعلى الحاكم أن يحكم بالحكم الشرعي وهو القصاص من القاتل، وتثبت عقود النكاح بشهادة رجلين ثقتين، وتثبت عقود المعاملات والديون وغيرها بناء على شهود عدلين ثقتين أو رجل وامرأتان، فهؤلاء يخرِّبون قواعد الشريعة ويصادمون نصوص الكتاب والسنة بأقوالهم الضالة المضلة، والمعتزلة هم الذين كانوا يشترطون التعدد في الرواة أما أهل السنة فلا)). [وفي المصدر نفسه السؤال/٦]: هل يلزم الرجل أن يقبل نقل الثقة وحكمه، أم نقله فقط؟! فأجاب بقوله: ((خبر الثقة الأصل فيه القبول، إلا إذا خالف العدول؛ كما في الرواية الشاذة، وأما الأصل فيه القبول، ولا يجوز تكذيب المسلم ورد ما عنده من الحق، وإذا ما سلكنا هذا المنهج أبطلنا كثيراً من شرائع الإسلام، لو جلس رجل يعلِّمني من الكتاب والسنة، لو قال لي: قال رسول الله في صحيح البخاري كذا؛ أكذِّبه؟! لا، لما يقول لي: فلان مبتدع، أقول: لا!، هذا المذهب الذي يسمونه بالتثبت مذهب كاذب، التثبت الذي لا يريد الوصول للحقيقة وإنما يريد رد الحق، فيرد الحق ولا يتثبت، فيتخذ هذه حجة، وليس ممن يتثبت ليصل إلى الحق والحقيقة، وإنما ليرد الحق، ولهذا نراهم يردون أخباراً متواترة من علماء أجلاء تتخذ فتواهم وأحكامهم وأخبارهم، ويردونها بهذا المعول؛ الذي ظاهره معول إسلامي، وهو معول هدَّام ومعول شيطاني)).

وقال الشيخ ربيع حفظه الله في مقاله [الحلبيُّ يوهِم الناسَ أنه على منهجِ الجبالِ من أئمةِ الحديثِ ونقَّادِ الرجال]: ((وقول الحلبي: "هل أقوال العلماء - في باب الجرح والتعديل - من باب (الأخبار) - التي أصلُها إما الصدق، أو الكذب -؟!، أم من باب (الأحكام) - التي أصلها الاجتهاد – خطأً أو صواباً -؟!".

أقول: إنَّ أقوال أئمة الجرح والتعديل الأمناء الصادقين العادلين من باب الأخبار؛ لأنها **قائمة على دراسات لأحوال الرواة ورواياتهم وعلى معرفتهم بسيرهم وأخلاقهم وصدقهم وضبطهم وإتقانهم، أو كذبهم أو سوء حفظهم أو سوء معتقدهم، ومن طرق كثيرة توصلهم إلى معرفة مراتب الرجال ومراتب رواياتهم**؛ لأنَّ الله الذي تعهد بحفظ دينه أحلهم هذه المنـزلة، فيجب على المسلمين قبول أخبارهم عن أحوال الرجال وعن أحوال رواياتهم وعقائدهم، هذا هو الأصل، ومن الأدلة على أنَّ أقوال العلماء في الجرح والتعديل من باب الأخبار...)).

**جواب الدكتور عبداللطيف على هذه المؤاخذة :**

**أنا لم أقل بأن أخبار الثقات غير مقبولة ولم أقل بأن الحكم الذي يترتب على خبر الثقة غير مقبول ولا معمول به، بل قلت وما زلت أقول إذا انفرد عالم أمين عارف بأسباب الجرح والتعديل بالكلام في شخص ما –جرحا أو تعديلا- من غير وجود معارض مخالف له؛ فإنه يتعين قبول قوله، لان الجرح والتعديل يقبلان من العالم الواحد المؤهل، سواء قلنا إن قوله خبرٌ أم حكمٌ. أما إذا وقع الخلاف بين العلماء فلا بد من النظر في أسباب الجرح، سواء اعتبرنا جرحهم حكما أو خبرا.**

**ولكن قد تكون هناك ملابسات يحتاج فيها المرء إلى التريث ، لا رداً لخبر الثقة مثل ما قد يطرأ على الثقة من الغلط أو الوهم في الرواية أو الخبر، أو ما يعارضه من كلام ثقة آخر، أو ما قد يكون من حال الثقة من تحامل في الكلام أو تشدد أو هوى أو غير ذلك.**

وقال الشيخ عبيد: ((**أن قبول حكم أي ثقة وإن لم يكن عالما يؤدي إلى فوضى**))

كما قال الشيخ الفوزان حفظه الله: ((ذا شأن هذه الأمة: **التثبت في الرواة، التثبت في المخبرين**؛ لأن المخبر قد يكون فاسقًا لا يهمه الصدق، أو قد يكون كافرًا يريد الإيقاع بين المسلمين، أو منافقًا، **أو يكون رجلاً صالحًا ولكن فيه نزعة التسرع وشدة الغيرة ، فيبادر بالأخبار قبل أن يتثبت ، فالواجب علينا أن نتثبت من الخبر حتى ولو كان الذي جاء به من الصالحين**...هذا بالنسبة لأعراض المسلمين، يجب أن تصان وأن لا تُصدّق فيها الشائعات والأخبار من غير تثبت حتى ولو ثبت أن مسلمًا صدرت منه جريمة أو وقع في جريمة فعلاً فإنه يجب الستر عليه ، وعدم إشاعة ذلك بين الناس؛ لأن المسلمين كالجسد الواحد فكيف والخبر كله كذب وكله بهتان)) --. كتاب ( وجوب التثبت من الأخبار و احترام العلماء ) رابط الموضوع http://www.assakina.com/fatwa/8751.html#ixzz4bBcNCEqb :

وأسأل الآن لماذا لم يلتزم الشيخ ربيع بحكم الشيخ عبيد في الشيخين بازمول وأسامة العتيبي؟

أليس الشيخ عبيد ثقة عند الشيخ ربيع؟!

وكذلك كما قلت سابقا قد بدع محمد بن يحيى الذهلي الإمام البخاري بجرح مفسر ومع هذا لم يلتزم العلماء بتبديعه ولم يقبلوا خبره وهو ثقة الى يومنا؛ لأنهم قالوا هذا الجرح غير ثابت وخبر هذا الثقة (الذهلي) هنا غير مقبول ، فهل هم انحرفوا عن المنهج السلفي؟!